الأمم المتحدة

A/ES-10/836–S/2020/208

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 13 آذار/مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مع استمرار تدهور الوضع على الأرض للأسف، أجد نفسي مضطرا إلى الكتابة في متابعة للمسائل الحرجة والشواغل التي أثيرت في رسائلنا الأخيرة عقب إعلان خطة الإدارة الأمريكية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين، تفاقمت الحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بشكل خطير مع تصعيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوتيرة مخططاتها غير القانونية للضم والاستيطان وأعمالها العدوانية وخطاباتها التحريضية ضد الشعب الفلسطيني. وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة التوترات، والعنف المتكرر الذي يعرض حياة المدنيين الفلسطينيين للخطر، وإلى مزيد من الخسائر في الأراضي الفلسطينية بسبب هذا الاحتلال غير القانوني.

وفي أعقاب سلسلة من الإعلانات الإسرائيلية الشهر الماضي عن خطط استفزازية وغير قانونية لبناء أكثر من 500 17 وحدة استيطانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في المناطق الواقعة في القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم وحولهما، وافقت إسرائيل في 27 شباط/فبراير على خطط لإنشاء 739 1 وحدة استيطانية أخرى. ومن المقرر أن يتم معظم هذا البناء في مستوطنات في عمق الضفة الغربية المحتلة. ومن الواضح أنه في الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي على الجهود والتعاون لمواجهة انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تستغل إسرائيل الوضع للتعجيل بضمها الفعلي للأرض الفلسطينية المخطط له منذ وقت طويل في انتهاك خطير للقانون الدولي والمزيد من التمزيق لوحدة أراضينا، وحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 وآفاق السلام.

وعلاوة على ذلك، أعلن المسؤولون الإسرائيليون بصفاقة، في 9 آذار/مارس، كجزء من تهديداتهم المستمرة بتنفيذ المشروع الاستيطاني المشين "E-1"، عن شق طريق جديد للفصل العنصري "للفلسطينيين

060420 020420 20-04622 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فقط" بالقرب من مستوطنة "معاليه أدوميم" غير القانونية. وسيتم ربط هذا الطريق بطريق الفصل العنصري القائم بالفعل بين قريتي عناتا والزعيم الفلسطينيتين الذي بنته السلطة القائمة بالاحتلال في عام 2019، وسيمنع بذلك وصول الفلسطينيين في نهاية المطاف من الجزء الجنوبي من الضفة الغربية إلى أريحا وغور الأردن شرقا. ويستتبع كل ذلك الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية ومن الواضح أنه سييسر الخطط الاستيطانية الإسرائيلية للمنطقة. ويتم ذلك في ازدراء مطلق للنداءات الدولية المستمرة لوقف هذه الأعمال والتحذيرات من أنه إذا نفذت هذه التدابير فذلك من شأنه أن يقوض بشكل خطير وحدة أرض فلسطين.

وكما ذكرت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "السلام الآن" فيما يتعلق بهذه الخطوة المتهورة وغير القانونية: "من شأن الطريق المخطط له أن يسمح لإسرائيل بقطع الضفة الغربية إلى النصف، وإنشاء مشروع E-1 وجدار الفصل في الضفة الغربية، وتعطيل إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء. وقد صُمِّمت الطرق الوحيدة التي مهدتها إسرائيل للفلسطينيين خلال 52 عاما من سيطرتها على الأراضي للسماح لإسرائيل ببناء مستوطنات أو حواجز تسد الطرق الفلسطينية القائمة. ولا توجد رغبة هنا في تحسين النقل الفلسطيني، بل فقط في توسيع المستوطنات".

وهذه التدابير إنما دليل آخر على جدول أعمال السلطة القائمة بالاحتلال لترسيخ احتلالها وإعاقة القابلية الجغرافية لتطبيق صيغة الدولتين. وعلاوة على ذلك، فقد أعرب الوزير الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش صراحة عن هذه النية عددا لا يحصى من المرات، بما في ذلك في 19 شباط/فبراير، وقال بشكل استفزازي: "كما تعلمون، إننا نعارض فكرة الدولة الفلسطينية وسنقاتل بكل قوتنا ضد إنشائها. وكما تعلمون، لن تكون هناك دولة فلسطينية لأنه لا يوجد شعب فلسطيني. لا اليوم، ولا غدا، وليس في هذه الحدود أو تلك، وليس بهذا الاسم وليس بأسماء أخرى ..."

وبالمثل، في 27 شباط/فبراير، كتب زميله نفتالي بينيت على صفحته في موقع فيسبوك: "لا لدولة فلسطينية من أي نوع (بما في ذلك "منزوعة السلاح"). نعم للبناء وفرض السيادة!". ثم كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي، في 3 آذار/مارس، تعهده بضمِّ جميع المستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن أمام حشد متحمس من المؤيدين لأجندته اليمينية، مما زاد من التحريض والحماس المتطرف في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في دراسة استقصائية شملت الشباب اليهود الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاما نشرتها صحيفة هآرتس اليومية الإسرائيلية في 1 آذار/مارس، أفيد بأن 40,2 في المائة منهم يؤيدون ضم الضفة الغربية بأكملها، وأن 29,6 في المائة منهم يؤيدون التوصل إلى اتفاق سلام قائم على أساس حل الدولتين.

إن مثل هذا الخطاب التحريضي واتخاذ تدابير توسعية – بما يشكل تحديا صارخا للقانون الدولي والمجتمع الدولي – لم يتوقف وتصاعد بشكل ملحوظ في الأسابيع الأخيرة. ومما لا شك فيه أن المسؤولين الإسرائيليين لم يتشجعوا إلا بعد عرض خطة الولايات المتحدة والخطوات المستمرة التي تتخذها الإدارة الأمريكية الحالية التي يبدو أنها تساعد إسرائيل في تجريد الفلسطينيين من حقوقهم وهويتهم، كما هو الحال في تقرير صدر مؤخرا لوزارة الخارجية الأمريكية حذفت فيه الإشارة إلى الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، بدلا من الإشارة إليهم على أنهم "السكان العرب" في المدينة.

وعلاوة على ذلك، أدى هذا الخطاب المتصاعد والعدوان على الشعب الفلسطيني إلى زيادة حدة التوترات والعنف، حيث دعا المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون إلى الضم الكامل والفوري للضفة الغربية

وصعَّدوا هجماتهم الإرهابية اليومية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. ولا تزال هذه الهجمات تُنفَّذ تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، وفي كثير من الحالات، بدعم منها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الأيام الأخيرة، أغار المستوطنون الإسرائيليون مرارا على جبل العرمة بالقرب من نابلس في الضفة الغربية المحتلة في محاولة للاستيلاء على المنطقة بالقوة بمشاركة نشطة من الجيش الإسرائيلي. ونظم الفلسطينيون في بيتا بمحافظة نابلس اعتصامات مدنية سلمية تهدف إلى حماية أراضيهم ومنع المستوطنين من الاستيلاء على التلة. ولدى القيام بذلك، قوبلوا باعتداءات متكررة من القوات الإسرائيلية التي كانت مجهزة بنحو 40 مركبة عسكرية وجرافتين وبهجمات عنيفة من جانب المستوطنين الإسرائيليين.

وكان آخر ضحايا هذا العنف من جانب الاحتلال فتى فلسطيني، هو محمد حمايل، يبلغ من العمر 15 عاما، أصيب بطلق ناري في رأسه وقُتل بذخيرة حية إسرائيلية في جبل العرمة. وأصيب ما لا يقلُّ عن 16 فلسطينيا آخرين في الهجمات. وخلال حادث مماثل وقع في القرية نفسها في 28 شباط/فبراير، أصابت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 100 فلسطيني، من بينهم أطفال.

وفي الوقت نفسه، استهدف المستوطنون الإسرائيليون منطقة بيت لحم، التي هي مركز فاشية كوفيد-19 في فلسطين وتخضع للتدابير الصارمة للحجر الصحي، واستغلوا تطويق المنطقة، واقتلعوا ما لا يقل عن 200 1 من أشجار الزيتون والكرمة كجزء من إرهابهم البيئي المستمر. وعندما ظهرت أنباء عن حالات مشتبه فيها من الإصابة بفيروس كوفيد - 19 في أحد فنادق بيت لحم، عبر مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الإسرائيليون عن فرحهم بالأخبار بتعليقات استفزازية وتحريض ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تصريحات مثل: "مدهش، أتمنى أن يقتلهم جميعاً"، و "أخيرا، أخبار سارة" و "أتمنى النجاح لفيروس كورونا".

ولا شك في أن هذا التجاهل التام لحياة الفلسطينيين هو نتيجة سنوات من تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته بصورة منهجية من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس الوزراء. وقد أوجد ثقافة التحريض والكراهية السائدة بين مؤيدي الاحتلال الإسرائيلي والعناصر التمكينية لهذا الاحتلال، ولا سيما بين المتطرفين.

وهنا، لا بد لي أيضا من توجيه انتباهكم إلى تقرير نُشر في 6 آذار/مارس في صحيفة هآرتس اليومية الإسرائيلية، كشف عن شهادات مروِّعة أدلى بها قناصة في الجيش الإسرائيلي شاركوا في أعمال العنف التي شنها الجيش ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين المطالبين بإنهاء الحصار الإسرائيلي خلال "مسيرة العودة الكبرى" في غزة. وأسفر هذا العنف عن مقتل أكثر من 300 متظاهر فلسطيني، مع إصابة عشرات الآلاف الآخرين أو تشويههم مدى الحياة.

وفي التقرير، نقل عن أحد الجنود أنه يتباهى بأعداد الفلسطينيين الذين أطلق النار على ركبهم: "من ناحية إصابة الأهداف، لدي أكبر عدد. في كتيبتي كانوا يقولون: "انظروا، ها قد أتى القاتل". وعندما عدت من الميدان، كانوا يسألون، "حسنا، كم العدد اليوم؟" عليك أن تفهم أنه قبل أن نأتي، كانت الركب الأصعب استهدافا. والحديث يدور عن قناص واحد أصاب ما مجموعه 11 ركبة، والناس يعتقدون أن لا أحد يمكن أن يتفوق عليه. ثم أصبتُ سبع أو ثماني ركب في يوم واحد. لقد حطمت رقمه القياسي تقريبا في غضون ساعات معدودة".

ثم راح يتباهى بتحطيم "الرقم القياسي للإصابات في الركب" خلال مظاهرة جرت يوم افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس في 14 مايو/أيار 2018: "في ذلك اليوم، كان لدي فريقنا الثنائي أكبر عدد من الإصابات، 42 في مجموعها. لم يكن من المفترض بزميلي الراصد أن يطلق النار لكنني أعطيته فرصة لأننا كنا على وشك إنهاء مهمتنا ولم يكن قد تمكن من إصابة أي ركبة. في نهاية الأمر، يريد المرء أن ينصرف مع الشعور بأنه فعل شيئا، أنه لم يكن قناصا خلال التدريبات فقط. لذا، بعد أن أصبت بعض الأهداف، اقترحت عليه أن نُبدِّل. وأكاد أقول إنه قد أصاب 28 ركبة هناك".

ويمضي يقول: "بعد انقضاء بعض الوقت، في جلسة استخلاص المعلومات، قلت: "اسمحوا لي مرة واحدة فقط أن أردي فتى في السادسة عشرة، بل حتى في الرابعة عشرة، ولكن ليس برصاصة في ساقه – اسمحوا لي أن أفجر رأسه أمام أسرته بأكملها وقريته بأسرها. فليتدفق منه الدم. ومن ثم ربما لمدة شهر لن أضطر إلى إطلاق النار على 20 ركبة أخرى".

إن مثل هذا الخطاب الصادم والبغيض دليل دامغ آخر على جرائم الحرب المرتكبة بدم بارد ضد المدنيين الفلسطينيين وعلى تجريدهم المستمر والكامل من إنسانيتهم على يد الاحتلال الوحشي غير القانوني. وستستمر هذه الجرائم بلا هوادة، كما حصل على مدى عقود، ما لم يتجاوز المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، إعلانات الأسف والقلق إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك تدابير المساءلة. ويجب أن تكون هناك تكلفة لتحدي القانون الدولي. وهذه ضرورة أخلاقية وقانونية.

ويجب بذل جهود عاجلة لتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي بدونه ستظل الحقوق الأساسية للفلسطينيين تسحق وتتعرض حياتهم للخطر باستمرار. ويجب إنقاذ الدولة الفلسطينية وفرص السلام، وردع الضم باتخاذ إجراءات فورية.

وفي هذا الصدد، نسترعي الانتباه إلى رسالة نشرتها صحيفة الغارديان في 27 شباط/فبراير 2020، موجهة من 50 وزيرا أوروبيا سابقا يشددون فيها على أن "من السلام إلى الازدهار ليس خارطة طريق لحل الدولتين القابل للتطبيق، ولا إلى أي حل شرعي آخر للنزاع. وتتوخى الخطة إضفاء الطابع الرسمي على الواقع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش شعبان جنبا إلى جنب دون مساواة في الحقوق. ولمثل هذه النتيجة خصائص مماثلة للفصل العنصري – وهو مصطلح لا نستخدمه باستخفاف". وهذه الكلمات التحذيرية تتسم بوضوحها وأهميتها، ولكنها تتطلب متابعة متضافرة وجماعية واتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي لإعطائها معنى والإسهام في دعم القانون الدولي لإنقاذ آفاق السلام.

وكما ذكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، فإن "الانتقاد دون عواقب يضمن استمرار توسيع المستوطنات وضمها. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في قائمته الواسعة من الجزاءات والتدابير المضادة لوقف هذه المسيرة نحو مزيد من عدم المشروعية. وينبغي ألا تدخل منتجات المستوطنات السوق الدولية. وينبغي إعادة النظر في الاتفاقات القائمة والمقترحة مع إسرائيل. وينبغي دعم التحقيقات الجارية في المحكمة الجنائية الدولية".

وأخيرا، في هذا المنعطف الحاسم، يجب علينا أيضا أن نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني. ونحث بالأخص على تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لكي تواصل تقديم المساعدة التي لا غنى عنها للاجئين الفلسطينيين دون انقطاع. ووفقا لتقرير صدر في 28 شباط/فبراير، تواجه الأونروا أزمة مالية

لم يسبق لها مثيل، وحتى الآن، لا توجد أموال لبرامج الطوارئ في غزة والضفة الغربية، على الرغم من الحاجة الإضافية غير المتوقعة البالغة 10 ملايين دولار لتمويل الاستجابة الفورية للأونروا لجائحة كوفيد-19. وقد تضطر الوكالة قريبا إلى إلغاء البرامج والخدمات، مع ما يترتب على ذلك من أثر سيء على الظروف الإنسانية والاستقرار في مجتمع اللاجئين. وبالتالي، لا يمكن تفادي ذلك على وجه السرعة إلا بدعم من المجتمع الدولي.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 682 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 26 شباط/فبراير 2020 (A/ES-10/835-S/2020/152)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

الوزير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة